



رابطة الجامعات
الإسلامية



جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

ندوة

« ضرب العراق والشرعية الدولية »

الأربعاء: ٢٦ من ذي القعدة ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٩/١/٢٠٠٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة

أشار السيد الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس الجمهورية فى معرض الكتاب الخامس والثلاثين لعام ٢٠٠٣م وفى لقاءات عديدة أخرى بأن ضرب العراق سىترتب عليه آثاراً سلبية على المنطقة بأسرها بل والعالم كله لا يعلم مداها إلا الله سبحانه وتعالى. فضلاً عن أن كثيراً من حكماء وعقلاء وقادة العالم يعارضون الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الحرب غير العادلة، والتي سىترتب عليها آثاراً : سياسية واقتصادية واجتماعية مدمرة للمنطقة والعالم. بالإضافة إلى معارضة مجتمعات وشعوب كثير من دول العالم وخصوصاً فى الدول الغربية رفعت شعار: « لا لمزيد من الدم من أجل البترول » ومواثيق الأمم المتحدة تنص على أنه لا تتخذ أى إجراءات قبل أى دولة عضو فى الأمم المتحدة إلا فى إطار الشرعية الدولية. لذا فإنه من أجل التأكيد على صحة موقف فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك

تنظم رابطة الجامعات الإسلامية ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر هذه الندوة التى يرأسها فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم - رئيس جامعة الأزهر والتي تهدف إلى:

١ - التعرف على مدى مشروعية هذه الحرب فى ضوء مواثيق الأمم المتحدة والشرعية الإسلامية.

٢ - تبيان وإظهار الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

موضوعات الندوة:

الموضوع الأول: الآثار السياسية والإقليمية لضرب العراق.

أ.د/ عبد الله الأشعل - مساعد وزير الخارجية.

الموضوع الثاني: الآثار الاجتماعية لضرب العراق.

أ.د/ نبيل السمالوطي - مقرر لجنة الندوات والمؤتمرات

واللقاءات العلمية بالرابطة.

الموضوع الثالث: الآثار الاقتصادية لضرب العراق.

أ.د/ محمد عبد الحليم عمر - مدير مركز صالح كامل للاقتصاد

الإسلامي.

الموضوع الرابع: ضرب العراق والشرعية الإسلامية.

أ.د/ محمد كمال إمام - أستاذ الشريعة الإسلامية - كلية الحقوق

جامعة الإسكندرية.

الموضوع الخامس: ضرب العراق والقانون الدولي.

أ.د/ جعفر عبد السلام علي - الأمين العام لرابطة الجامعات

الإسلامية.

ندوة ضرب العراق والشرعية الدولية

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم

رئيس جامعة الأزهر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه
ومن والاه وبعد،،

كم أنا سعيد أن يحدث هذا التفاعل بين جامعة الأزهر ورابطة
الجامعات الإسلامية، ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، وكافة
المراكز البحثية والجامعات في وطننا الحبيب.

وكم أنا سعيد اليوم لعقد هذه الندوة العلمية المتخصصة وهي
تمثل نقلاً محورياً هاماً ينبع من أكبر مرجعية إسلامية للعالم وهي
جامعة الأزهر، والتي يتخرج منها العلماء والدعاة والأئمة عبر
العصور منذ أكثر من ألف عام.

ومن أجل ذلك فإن هذه الندوة لا تخاطب العواطف، ولا تنير
ال جماهير، ولا يحدث من خلالها بلبلة بأى حال من الأحوال بل هي
تخاطب العقل والمنطق والشرعية والقانون والعدل في هذا العالم الذي
نعيش فيه في فزع ورهبة، والحقيقة أن وراء هذه الندوة رغبة قوية
من رابطة الجامعات الإسلامية وجامعة الأزهر لنقول الحق في هذه
القضية ونبدل النظام العالمي على العدل، فلا نريد منه أن يكيل
بمكيالين فيترك أسلحة الدمار الشامل لإسرائيل لتعصف بها ما تشاء

ثم تحاسب من ليس عنده أسلحة لتخول لنفسها وتبرر ضرب بعض البلاد، فليس الأمر قاصراً على العراق وحدها بل تجرى الآن اتهامات لدول عديدة عربية وإسلامية، ومصر والسعودية في مقدمة هذه الدول تتهم بالإرهاب والتضييق على أصحاب الملل الأخرى، وكل هذا كذب وافتراء، فقد بدأت شبكة المعلومات الدولية تخرج أشياء لا أساس لها من الصحة شكلاً وموضوعاً، وهي تتال من مصر والسعودية، والعديد من الدول، وتلصق بها اتهامات باطلة، فأى عالم هذا الذي نعيش فيه؟ يصبح معنى المقاومة والدفاع عن النفس في الأراضي المحتلة بفلسطين يصبح إرهاباً بمنطق الكذب والزور، ويصبح العدوان والإرهاب الحقيقي خلافات.

وهذه ندوة متخصصة عاقلة يخرج منها صوت العلماء والعقلاء والكتاب، ومصر ليس غريباً أن يخرج منها ذلك، فهي بلد الأزهر بجامعة العريقة، ونحن لا نقدر في أحد، ولكننا نريد أن ندافع عن الحق والشرعية، ونتحدث بمنطق العقل والدين قبل ذلك لنقول: إن العدوان على الضعفاء وعلى غيرهم أمر مرفوض شرعاً ودينياً وعقلاً وحكماً وسياسة ونظاماً عالمياً، فالنظام العالمي لا يبيح محاسبة أحد بالضرب أو العدوان أو الحرب إلا باتفاق من سائر دول العالم يقرون مثل هذه العقوبات، والذي يتمثل في الأمم المتحدة.

والأمر الآخر هو أننا نريد أن ينبعث من هنا صوت يقول: إن مصر وهى الدولة المحورية والتي قادت صوت الحق والحكمة

والعدل والإنصاف والشرعية لم تتوقف بعد، فمنذ اللحظات الأولى من هذه الفتنة الشعواء نهضت مصر بدورها لتجنيب العراق والمنطقة هذه الحرب التي لا غالبا رحمت ولا مغلوب، فلو حدثت ستكون الطامة الكبرى، ليس على الدول العربية والإسلامية وحدها، بل ستكون تداعياتها في العالم كله، فحين يخرج الصوت العاقل الحكيم من العلماء والمفكرين ليقول لا لهذه الحرب، أوقفوا هذه الحرب، فلا يجوز في أى دين من الأديان، ولا في شريعة من الشرائع، ولا في أى قانون من القوانين أن يحدث مثل هذا، وهذه هى وظيفة الجامعات الإسلامية تنير الطريق وتسدى النصيحة فهى بيوت الخبرة في كل تخصص في كل ما يحتاجه العالم والمنظمات العالمية، فهذا هو صوت الإسلام وصوت القانون الدولى وصوت الحكمة ينبعث من هنا ليخاطب النظام العالمي ألا يعتدي وألا يكيل بمكيالين وأن يقيم العدل في هذه الحياة، كما يخاطب الدول العربية والإسلامية المحبة للسلام في العالم أن يكونوا على قلب رجل واحد وأن يكونوا جميعا صفا واحدا في مواجهة أى ظلم أو عدوان حتى الدول الغربية وأمريكا لا بد وأن يوقفوا هذا الموقف، لأن تبرير العدوان على دولة سيغري العدوان على دولة أخرى في الشرق الأوسط، أو في أى مكان آخر، حيث قال تعالى:

﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (المائدة: من الآية ٣٢)

فكأنما قتل الناس جميعاً، ولم يقل المسلمين أو العرب فقط، ومن أجل ذلك كانت هذه الندوة لترسل هذا النداء العاقل الحكيم الذي يدعو عالمنا الإسلامي والمجتمع الدولي ليقف موقف العدل والحق والشرعية، ولتوضح ما اشتبه على بعض من أراد زورا وبهتانا أن يلصقوا ببعض دولنا العربية والإسلامية تهمة الإرهاب، وتهمة التضيق على الأقباط، وهى تهم باطلة وزور يريدون إلصاقها بنا.

ونحن لا ندافع عن أنفسنا لأننا في موقف اتهام، ولكن نريد بيان الحقائق التي يجهلونها والتي يعلمها بعضهم ويحاول أن يتجاهلها، والإسلام هو الدين الذي لا يقبل أبدا العدوان على أحد، ولا يقر أبدا الإرهاب بأى حال من الأحوال، ولا يظلم أبدا من يخالفه في الدين بل إن رسول الله ﷺ أعلن خصومته لمن يظلم إنسانا غير مسلم حين قال: (ألا من ظلم معاهدا أو انتقصه حقا أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس أو كلفه ما لا طاقة له به فأنا حججه يوم القيامة) فهو يعلن خصومته لمن يعادي واحدا من أهل الذمة، أو أهل العهد الذين لا يحاربوننا، ومن قبله قال القرآن الكريم: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الممتحنة: ٨) بل قال حتى في حق المشركين:

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ (التوبة: من الآية ٦)

دين هذه تعاليمه وهذه صيانتها لحقوق الإنسان أى إنسان حتى المشرك لا يمكن ويستحيل أن تلصق به زورا وبهتانا تهمة إرهاب أو عنف أو ما إلى ذلك من الدعاوى الزائفة التي بعثت بها بعض المواقع الظالمة والخاسرة التي ستبوء بهذا الإثم الذي أنتجته هذه الحضارة.

وكنا نتمنى أن يكون وسيلة لنشر الخير والنفع والثقافة، فكان وسيلة لخراب الذمم، ولإلصاق التهم بالمنصفين العادلين من المسلمين الذين عاشوا حياتهم ويعيشونها على مبادئ من الحق والعدل الذي أرساه القرآن الكريم.

تأتي هذه الندوة لتقرر هذه الحقائق، ولتبعث الصوت العاقل الحكيم من أفضل مرجعية إسلامية وهى جامعة الأزهر والحق أحق أن يتبع.

هذا الصوت يسمعه الحكام والأنظمة العالمية حتى تثوب إلى رشدها، وحتى لا تضل، لأن جميع سكان العالم ركاب سفينة واحدة، إن سمحنا لواحد أن يخرقها ستغرق السفينة كلها، من باشر خرقها ومن لم يباشر، وإن وقفنا وأخذنا على أيديهم سينجو هذا العالم من حرب ضروس نووية عالمية تنقهر بها البشرية قرونا أخرى.

اسأل الله لنا ولكم التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ندوة ضرب العراق والشرعية الدولية

السفير الدكتور/ عبد الله الأشعل

مساعد وزير الخارجية للتخطيط السياسي الأسبق

هناك تقديرات يجمع عليها المحللون على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حسمت أمرها وقررت أن تعتدي على العراق، ولكني اعتقد أن هناك محاذير كثيرة بالنسبة لهذا القرار، وأحد هذه المحاذير يجب أن يكون هو الموقف العربي والإسلامي، فلا يزال أماننا الكثير، ولذلك فإن نداء من هذا التجمع يمكن أن يكون على الأقل تسجيلاً لموقف يمكن أن يتم الحساب عليه بعد ذلك إذا ما تقرر العدوان فعلاً، ذلك أننا نتعرض ليس فقط لفتنة عالمية، ولكننا نتعرض في هذه المنطقة إلى مؤامرة مرسومة، وهذه المؤامرة تتضح من أن العراق الذي كان سبباً في جميع المصائب التي نزلت على هذه المنطقة منذ عام ١٩٧٧ وحتى الآن، وتصدى لأن يكون رأساً صناعية للعالم العربي بديلاً عن الرأس الطبيعية وهي مصر، ثم أريد له أن يكون رأس حربية لقمع الثورة الإسلامية في إيران، وأخيراً جاء الدور عليه فقفز به إلى ساحة القتال في الكويت، وأجهز عليه بعد ذلك منذ عام ١٩٩١م وحتى هذه اللحظة ثم أريد له مرة رابعة أن

يكون بوابة التغيير في هذه المنطقة جميعا وأن يكون عنوان الخراب لها لقرون قادمة وليس لعقود.

لا أقول ذلك لكى أحمل العراق وأحاسبه على ما فعل لكنى أذكر بأن هذا الفعل هو من فعل يديه، وأن المنطقة كلها تعاني بسبب رجل واحد فعل الكثير من أجل الإضرار بهذه الأمة حتى أبدد وهما يتخيله الكثيرون بأنه يتحلى براية الإسلام أو العروبة أو غيرها، فإن من يتدنثر بالإسلام أو العروبة لا يمكن أن يتسبب في الإضرار بها إلى الحد الذي أتصور أنه سيكون حجمه كمثّل الذي تعرض لها العالم الإسلامي في القرن الخامس عشر، فنحن نشهد الآن نقلة ضخمة جدا في تاريخ العلاقات الدولية، وهذه النقلة سيكون ضحيتها العالم الإسلامي والعربي ما لم يكن لنا قول وفعل فيما نتعرض له.

فيما يتعلق بالقضية الحالية نعلم جميعا أن مجلس الأمن قد اتخذ عدداً كبيراً من القرارات عام ١٩٩٠، ١٩٩١، وكان آخر القرارات رقم ٦٧٨، وهذا القرار في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠م، وحذر العراق من أنه إذا لم ينسحب طوعا فإنه سيرغمه على الانسحاب بجميع الوسائل الممكنة، وكان القرار ينص على أن الوسائل الممكنة تشمل استخدام القوة المسلحة، ولم يستمع الرئيس العراقي للنصائح، وأخيرا وفي ليلة ١٦ يناير ١٩٩١ كان هناك تحالف دولى عسكري، وبصرف النظر عن تكييفه القانوني وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وقد رأينا أن هذا العمل كان عملا مشروعا وفقا لميثاق الأمم المتحدة في هذا الوقت نظرا لأن

العراق كان يحتل الكويت ويرفض الانسحاب، بل إنه ضمها له ورفض أن يكون هناك كويت أصلاً، ولذلك كان لابد وأن تتعرض له قوة، هذه القوة لم تكن القوة العربية والإسلامية، فاستعنا بالقوة الأجنبية وكان طبيعياً أن القوة الأجنبية ستخرج العراق من الكويت، ولكنها ستقرر الثمن الذي ستتقاضاه منا، وكان الثمن هو هذا الذي فرض على المنطقة منذ ١٩٩١ وتداعياته التي نشهد فصولها الآن وفي الفترة الأخيرة.

حدث بعد ذلك أن العراق تعرض لأكبر عملية تقليص في تاريخ الأمم لسيادته، وأصبح تقريباً يخضع لوصاية دولية، وهى وصاية مجلس الأمن وهى وصاية أمريكية من خلال مجلس الأمن، وتعرض العراق لضرب متتالي وكان آخره ١٩٩٨ عندما طرد المفتشين الدوليين، وفي نهاية المطاف فإن مجلس الأمن قد أصدر قراراً في ٨ نوفمبر ٢٠٠٢م وهو القرار رقم ١٤٤١، وقرر فيه كثيراً من الأحكام التي تتجاوز اختصاصات مجلس الأمن وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ولكن لأن العالم يتساءل متى يضرب العراق؟ ولم يتساءل وما هو دخل الولايات المتحدة في ذلك كله؟

الحقيقة أن الولايات المتحدة لا علاقة لها بالموضوع ولكنها دسّت أنفها فهى تريد أن تنزع أسلحة الدمار الشامل، وقد سجلت إخفاقها الشديد في سياسات نزع أسلحة الدمار الشامل في العالم كله بل إنها شجعت على انتشار أسلحة الدمار الشامل لأن السياسة

الأمريكية في هذا المجال لا تحس بالمسئولية وإنها لتكيل فعلا بأكثر من مكيال وأن ذلك قد أفقدها مصداقيتها بين الدول التي تريد أن تكون دولاً نووية ويكفي أن ننظر فقط إلى الهند وباكستان عندما فرضت على باكستان بعض العقوبات بعد التجربة النووية الأخيرة، وأخيراً عندما جاء الدور على أفغانستان فإن أمريكا قد تناست تماماً هذا مادامت باكستان والهند قد قدمتا يد العون للجهد العسكري الأمريكي في أفغانستان.

وكذلك نرى إسرائيل وهي تتسلح بكل أسلحة الدمار الشامل وتتزود بكل ما تشاء من الترسانة الأمريكية وغيرها، ومع ذلك لم ينطق أحد إلا مصر، وقد أوتيت الشجاعة لتقول وسط هذا الجو المشحون الكلمة الحق، وهو أنه إذا كان العراق خطراً بأسلحته الموهومة، فإن إسرائيل بأسلحتها المؤكدة أكبر خطراً، وهذا القرار الذي يتحدث عن نزع أسلحة العراق قد قرر أن هذا النزع سيكون الخطوة الأولى لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط، وكان المفهوم من هذه الفقرة أن إسرائيل هي المقصودة، ثم عندما أبرمت اتفاقية منع إجراء التجارب النووية ١٩٩٠ كان هناك ضمانات من الدول النووية وأولها الولايات المتحدة بأنها ستضمن أمن الدول غير النووية، وأنها ستعمل على تخفيض التسلح النووي في الدول النووية إلى الحد الذي لا يهدد السلام العالمي أو البيئة الدولية وهذا التعهد خرجت عليه الولايات المتحدة حينما تهدد العراق الآن بضربه بأسلحة

نوعية، ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة في الواقع قد قدمت مثلاً سيئاً لإدارة قضية من أصعب القضايا وأخطرها على الأمن الدولي، وهي قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهذا التصرف الأمريكي سواء ضرب العراق أو لم يضرب سوف يشجع الدول جميعاً على درس واحد مرير وهو أن الحفاظ على أمنها وسيادتها لا يمكن أن يتحقق إلا بامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

ومعنى ذلك أن انتهاك الولايات المتحدة الأمريكية لاتفاقية حظر الجزئي والتي أصبحت اتفاقية أبدية هذا الانتهاك سوف يشجع الدول الأخرى على الخروج على هذه الاتفاقية، لأن العالم بحاجة الآن إلى أن يراجع موقفه ليس فقط بسبب العراق، وإنما بمناسبة العراق، لأن هناك دولة عظمى وحيدة تقف على قمة النظام الدولي، وكان يجب أن تكون قوتها سنداً للشرعية الدولية والعدالة، فإذا بها تتصرف تصرفاً يخرج كثيراً عن التبعات والمسئوليات الملقاة عليها سواء في داخل مجلس الأمن، أو في خارج الأمم المتحدة، وأن ما يحدث الآن إن صح وإن وقع، واعتقد أن الولايات المتحدة مع هذه الحشود العسكرية والمليارات التي أنفقت إلا أنها لن تهاجم العراق على المدى القريب، لأن الحسابات السياسية والبشرية يتخللها حسابات أخرى إلهية فأول هذه الحسابات قد تكون التصاعد في الأزمة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، وهذه لا يجوز التقليل من شأنها، لأن كوريا الشمالية تحوطها أربع دول هامة، وهي كوريا الجنوبية

والصين وروسيا واليابان، وهذه الدول سوف تسعد كثيراً لو حدثت مواجهة نووية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، لأن اليابان لم تنس مطلقاً أن هيروشيما ونجازاكي قد دمرتاً، وهى مدن مدنية، وليست مواقع عسكرية، فمعنى ذلك أن الولايات المتحدة أرادت أن تسجل في نهاية الحرب أنها الدولة العظمى الوحيدة، وأن لها الهيمنة الكاملة على بقاع الأرض المختلفة، ولم يكن الهدف هو إرغام اليابان على الاستسلام كما أشيع، ولكن السبب يتعلق بالدور العالمي للولايات المتحدة، والذي أرادته منذ الحرب العالمية الأولى.

هناك أيضاً روسيا التي لم تنس مطلقاً أن أمريكا حطمت الشيوعية، ووعدتها بجنة موهومة، فإذا هى تقع في هوة فسيحة بين الشيوعية القديمة وبين الجنة الموهومة، فروسيا الآن تخوض في أوحال من الفقر والذل والهوان بسبب أمريكا وسياساتها.

هناك أيضاً كوريا الجنوبية التي لم تنس مطلقاً أنها تعرضت للكثير بسبب أمريكا صحيح هناك قدرات اقتصادية هائلة، لكن ذلك لم يشبع نهم الشعب الكوري في أن الدولة في الشمال والجنوب أمة واحدة، وأن أمريكا هى التي قسمتها إلى شمالية وجنوبية، وظروف الحرب الباردة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية.

هناك أيضاً الصين التي تنتظر بخبث شديد إلى ما يحدث حولها، وتدرك أن اقتراب الولايات المتحدة من حدودها بعد أن دخلت أفغانستان سوف يكون وبالاً عليها، وهى تريد أن تكون الولايات

المتحدة فيتنام أخرى، ونحن نعلم أن الصين قد دفعت بمليون متطوع في حرب فيتنام حتى جعلت فيتنام هي آخر الأحران بالنسبة لأمريكا في ذلك الوقت.

إن هناك دول تتربص وتتقرب لأمريكا، وهناك أيضاً حلفاء ينظرون للسلوك الأمريكي بكثير من القلق، ذلك أن القرار الدولي الآن أصبح في يد الولايات المتحدة وحدها، فما بالنا بالمبدأ الجديد الذي قدمه الرئيس بوش، وهو ما يسمى بالضربة الوقائية، وهي تختلف عن الضربة الوقائية المعروفة في القانون الدولي، وهي أن الدفاع الشرعي الوقائي ينبع من حقيقة واحدة، وهي احتمال الهجوم على دولة وهذه الدولة يمكن أن تبادر بصد الهجوم إذا تأكد لها أن الهجوم محقق ولكن منهج الرئيس بوش يختلف عن ذلك، فهو يريد أن يهاجم دولاً لا تبادر بالعدوان، ويريد أن يطبق هذا المنهج في العراق كتجربة أولى، واعتقد أن هذا المنهج يناقض تماماً مبادئ القانون الدولي المعروفة، كما أنه يسعى للقضاء على ما حققته البشرية خلال أربعة قرون على الأقل، حيث إن مبادئ العلاقات الدولية الآن توشك أن تتحطم وأن تدمر، وأن يحل محلها معيار واحد وهو القوة الخرقاء.

لذلك نحن نتحدث الآن عن القيم ولا نتحدث عن الحقوق في العراق نتحدث عن حماية الإنسانية والبشرية مما يتهدها من السلوك الأمريكي فقد أصبح السلوك الأمريكي فعلاً خطراً على البشرية، وأتصور أن تحالفاً يجب أن ينشأ بين دول العالم وبين الشعب

الأمريكي حتى يرد حكومته إلى جادة الصواب، فإن الانتهاك الذي حدث في الدستور الأمريكي وتوحشت السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والقضائية قد أدى إلى إرباك العالم كله، ولذلك فإن الحل ليس في مواجهة الولايات المتحدة عسكرياً، وإنما في صدها سياسياً ونصحها معنوياً، وكذلك إثارة الشعب الأمريكي حتى يمكن أن يعيد الأمور إلى نصابها وفقاً لدستوره، فإذا استقام الدستور الأمريكي استقامت حالة العالم كله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ندوة ضرب العراق والشرعية الدولية

الأستاذ الدكتور نبيل السمالوطي

عميد كلية الدراسات الإنسانية

أحاول في هذه الدراسة رصد أهم الآثار الاجتماعية لضرب العراق من واقع الصحف الأجنبية وبعض الصحف المحلية، وهذه الآثار وخيمة جداً، ندعو الله أن نتجنبها، وهناك قواعد ثلاثة:

القاعدة الأولى في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ (محمد: ٧) هل حقاً ننصر الله أم لا؟

القاعدة الثانية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١) فهل العالم العربي والإسلامي يحاول أن يغير من نفسه؟

القاعدة الثالثة في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ (أنفال: ٦٠)

ومطلق قوة تشمل القوة العلمية والتكنولوجية والصناعية والزراعية، والقوة العقلية والفكرية والقوة الثقافية.

وكالات الأنباء العالمية والمحاليين يتحدثون عن فلسطين والعراق بعد إعداد نظام جديد في العراق بعد الضربة العسكرية. والمجازر التي تمارس الآن بأيدي إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والتخريب

والدمار الذي تحدثه إسرائيل في المنطقة وهو غير شرعي ولا قانوني ولا إسلامي ولا يهودي.

كما أنهم يتحدثون عن الصراعات العرقية ويعقدون مؤتمرات عن الأقليات ومشاكلهم، والعراق مستهدفة من هذا الجانب، لأن بها أكراد وتركمان وسنة وشيعة، وهم يثيرون الفتنة بين هذه الجماعات ويحاولون تفكيك العراق من الداخل.

كما أنهم يتجهون إلى السودان لتفكيكها عن طريق الشمال والجنوب، وفي لبنان وغيرها من الدول.

كما يتزايد في هذه الآونة الشعور بالإحباط لدى رد الفعل العربي والإسلامي كله من عدم وجود معايير، واختلال معايير العدالة والكيل بستين مكيال، وليس بمكيالين فقط، وعدم مراعاة العدالة على مستوى العالم كله، وهذه ستؤدي إلى احتجاجات كبيرة في العالم العربي ضد الظلم والاحتلال، وضد معايير العدالة المختلفة، وهذا يسبب قلقا غير عادية للحكومات العربية والإسلامية، وهذه تؤدي إلى فكرة اندلاع المظاهرات والرفض الشعبي، وقد يندس المخربون بينهم لارتكاب جرائم في الدول.

- تزايد أعمال العنف ضد المصالح الأمريكية في دول العالم كرد فعل طبيعي ضد التسلط والطغيان الأمريكي.
- حالة الركود الاقتصادي التي تؤدي إلى تزايد حدة الفقر.

- هناك كثير من الحوارات المطروحة الآن وهذه الحوارات تحاول استبعاد الدور المصري من الأزمة مع أنه الدور المحوري والمتوازن في العالم العربي كله.
- اندلاع صراعات اجتماعية ومذهبية غير خاضعة للتحكم، فهي خارج السيطرة، فتقسيم العراق إلى دولة تركمانية، ودولة كردية في الشمال مع رفض تركيا لذلك ومع أن أمريكا وعدت تركيا بعدم إقامة دولة كردية، وتقول ذلك في أوروبا أيضا.
- هذه الصراعات سوف تثير دول الجيران، فما هو مصير منطقة الخليج ووجودها الاجتماعي في ظل وجود دولة شيعية في جنوب العراق ووقتها لن تستطيع إغلاق بوابة العنف المتبادل بكل اتجاهاته ومصادره وأنواعه.
- وإذا حدثت الحرب سوف تسيطر أمريكا على المنطقة وسيهمش دور العرب، وستصبح الدول العربية مفعولا بها وليست فاعلة وهذه مشكلة كبيرة جدا.
- ولاشك أن القيادة العراقية ارتكبت أخطاء فادحة في حق الأمة العربية كلها، وأعطت لأمريكا الفرصة كاملة لهذه السيطرة لكن تسلط الدكتاتورية وغياب الديمقراطية، هو السبب وهم في الغرب يتحدثون عن النصائح الملزمة وهي كلمة حق يراد بها باطل فهم يتكلمون عن الإصلاح السياسي وهم الذين كانوا يشجعون الدكتاتورية والبيروقراطية فقد كانوا يشجعون العراق

ضد المد الشيوعي والمد الإسلامي في إيران وفي العالم الإسلامي كله.

- كما أنهم في الغرب يتكلمون عن الإصلاح الاجتماعي - المرأة - فمنذ متى يهتمون بالمرأة في العالم الإسلامي والعربي.
- يتحدثون عن الإصلاح التعليمي لتجفيف منابع الإرهاب، لكن هذا حق يراد به باطل.
- الاستراتيجية الأمريكية تحاول الحفاظ على السيطرة والهيمنة وبالتالي بالقضية اقتصادية أولاً وأخيراً وبالتالي فأمريكا تحاول الحفاظ على التفوق والهيمنة من خلال ثلاث خطط: خطة بعيدة المدى فتضع عينها على الصين، وخطة متوسطة المدى وعينها على إيران والخليج، وخطة قصيرة المدى وعينها على فلسطين والعراق.
- القضية ليست قضية أسلحة دمار شامل فالأقمار الصناعية ترصد العراق قبل المفتشين الدوليين ومن هنا جاء الرفض الأوروبي والعالمي ويتخذ عدة مظاهر فهناك عشرات الآلاف من الأمريكيين يعارضون الحرب، كما أن هناك معارضة من خلال الإنترنت، أو ما يسمى بالإعلام البديل فهناك مئات المواقع ترفض الحرب.
- كما أن هناك رفض للحرب عن طريق التجمعات العالمية، والجماعات المدافعة عن البيئة، وحقوق الإنسان، وتقدر في

أمريكا فقط بمائة وعشرين جماعة حتى صرح المسؤولون بأن احتمالات عدم وقوع الحرب أكثر من احتمالات وقوعها.

والآثار الاجتماعية المتوقعة للحرب نوجزها فيما يلي:

- تزايد العنف، والصراعات الإقليمية والمحلية العربية والدولية داخل الدول.
- التفكك الاجتماعي، وتزايد حجم البطالة، والتفكك الأسري.
- عودة العمالة، وعدم قدرة النظم على السيطرة على مشاعر الغضب لدى الشعوب، وافتقاد النظم للقدرة على السيطرة على مقدرات شعوبها.

الآثار الاقتصادية للحرب الأمريكية المتوقعة ضد العراق

الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

تقديم:

تتواتر الأخبار والتصريحات على أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على ضرب العراق خلال الأيام القليلة القادمة، وهذه الضربة المتوقعة تمثل كارثة إقليمية وأزمة عالمية، سوف يترتب عليها آثار سلبية عديدة في جميع المجالات، وفي هذه الورقة سوف نحاول إلقاء الضوء على أهم الآثار الاقتصادية التي يؤكد الجميع على حدوثها، وإن كانوا يختلفون حول حجمها لارتباط ذلك بعدة عوامل، منها توقيت بدء الحرب ومدتها، وكيفية سير المعارك فيها، والهدف الحقيقي منها، فكل الساسة والخبراء والمفكرين يؤكدون على حدوث هذه الآثار، وتحديد العناصر الاقتصادية التي تشملها والجوانب الضارة فيها، أما تحديد هذه الآثار كمياً فيقوم على عدة احتمالات قد تزيد أو تنقص عما يقدره الخبراء ، وإن كانت هذه الآثار بدأت تظهر بالفعل في ظل التهديد بالحرب.

وفي ضوء ذلك سوف نحاول في هذه الورقة بيان العناصر الاقتصادية التي سوف تتأثر بالحرب المتوقعة وبيان مردود ذلك على

الوضع الاقتصادي في المنطقة والعالم مع التركيز على مصر، وذلك في الفقرات والنقاط التالية:

أولاً: تبايرح حول ضرب العراق:

قبل أن نتناول الآثار الاقتصادية لضرب العراق سوف نشير في إيجاز إلى بعض النقاط التي تمثل الإطار العام لهذه الحرب، وقد اخترنا عنوان الفقرة "تبايرح" لأن التبايرح كما جاء في لسان العرب هي: الشدائد وقيل هي كلف المعيشة في مشقة (٢٤٦/٣) - طبعة دار المعارف) فالحرب المتوقعة سوف تؤدي إلى مشقة في الاقتصاد. ونورد حول ذلك ما يلي:

أ- النفط هو الدافع الرئيسي للحرب: رغم تصريحات كبار المسؤولين الأمريكيين رداً على الشعارات التي يرفعها المناهضون للحرب بعنوان "لا حرب من أجل النفط"، وتدور حول أن حرب العراق ليست مرتبطة بالنفط كما صرحت بذلك مستشارة الرئيس بوش للأمن القومي، فإن عدداً من الحقائق تكشف أن الهدف من هذه الحرب هو السيطرة على النفط العراقي، حيث يبلغ الإنتاج العالمي الآن ٧٦,٨ مليون برميل في اليوم، تستهلك أمريكا منه ٢٥% ، وتستورد من هذا الرقم ثلثي احتياجاتها من منطقة الخليج بالدرجة الأولى التي تبلغ ٢٤,٣ مليون برميل يومياً بما يعادل حوالي ٤٠,٧% من الإنتاج العالمي، وتسيطر أمريكا سياسياً

واقتصاديا على بترول الخليج ماعدا العراق التي تعتبر ثاني أكبر دولة منتجة للبترول بعد السعودية، حيث تنتج الآن وفي ظل الحصار الاقتصادي ٢,٤ مليون برميل يوميا، ولديها حجم احتياطي ١١٢ مليار برميل يمثل ١١% من الاحتياطي العالمي الذي يقدر بحوالي ١٠٣٥ مليار برميل.

ب- الأسباب الخادعة للحرب: في محاولة أمريكا إخفاء السبب الحقيقي لاندفاعها لحرب العراق تورد أسباب خادعة للتضليل منها:

١- محاربة محور الشر: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبقاء أمريكا قوة وحيدة كبرى في العالم أرادت أن تعيد ترتيب العالم لصالحها، ولكن وقف في وجهها بعض الدول بدرجات متفاوتة، وكان أشدها الدول التي سماها بوش محور الشر، وحددها في كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية، وأعد العدة لتأديبها ودخولها في حظيرة الأمركة، ولجأ إلى حجة أن هذه الدول تملك أسلحة دمار شامل، ويجب أن تتخلص منها ولكنها توجهت إلى العراق فقط رغم أن التقارير تشير إلى أنه توجد ١٥ دولة من غير الدول الكبرى لديها برامج للأسلحة النووية، وأن ٣٠ دولة في منطقة الشرق الأوسط فقط لديها أسلحة كيميائية وجرثومية، ويؤكد ذلك ما حدث أخيرا حينما حاولت أمريكا

تهديد كوريا الشمالية التي لقيتها درساً في احترام الآخرين، وبلغت أمريكا إهانة كوريا الشمالية بينما أعدت العدة لضرب العراق.

٢- محاربة الإرهاب: بعد أحداث ١١ سبتمبر رفعت أمريكا شعار محاربة الإرهاب، وبدأته فعلاً بغزو أفغانستان، ومع أن العمليات الإرهابية تقوم بها جماعات وأفراد لم يثبت أن العراق ساندتهم إلا أنها ادعت أن إرهاب العراق هو ضد الشعب العراقي، وأرادت أن تلصق تهمة الإرهاب بدولة العراق، رغم أن أكبر دولة إرهابية هي إسرائيل، ومع ذلك تساندها وتساعدوها.

ج- مناهضة العالم للحرب وتخاذه الدول العربية: مما يزيد من تبايح هذه الحرب أننا نرى الجميع ضدها ما عدا الدول العربية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتظاهر الآلاف وباستمرار ضد الحرب، وكذا في جميع دول أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تخرج المظاهرات من الشعوب يومياً للإعلان عن رفضها للحرب بل وصل الأمر إلى تطوع أفراد من دول أوروبا للذهاب إلى العراق وتكوين دروع بشرية لحماية أبناء العراق في الوقت الذي نرى فيه أن الدول العربية المجاورة للعراق تفتح أراضيها لمزيد من الاحتلال الأمريكي بواسطة قوات ومعدات لتكون نقطة الانطلاق للحرب إلى جانب

صمت رهيب من باقي الدول العربية، رغم أن أثار الحرب السيئة سوف تصيب هذه الدول بشكل مباشر.

د- فقدان الثقة في المجتمع الدولي واستهتار أمريكا بمؤسساته: حيث استطاعت أمريكا انتزاع قرار من الأمم المتحدة بإجراء تفتيش مخز عن أسلحة الدمار الشامل، ورغم أن التقارير الأولية التي قدمها المسؤولون عن التفتيش إلى الأمم المتحدة تؤكد عدم وجود أي أثر لأسلحة الدمار الشامل لدى العراق، إلا أن أمريكا ماضية في طريقها للحرب متجاهلة اعتراض المجتمع الدولي على ذلك.

هذا هو الإطار العام المواجه لهذه الحرب اللعينة، والذي يظهر ويؤكد أن الأمر أبعد من ضرب العراق بل هو حلقة في سلسلة فرض أمريكا هيمنتها على العالم ومحاربة الإسلام والمسلمين، والتي ستطول وتمتد أثارها على مجمل الحياة على كوكب الأرض، وهي أثار سيئة بلا شك، وسوف نحاول بيان الجوانب الاقتصادية في الفقرات التالية:

ثانياً: العناصر الاقتصادية التي ستتأثر بالحرب: وتتمثل في الآتي:

أ- البترول العالمي: والذي يمثل المورد الاقتصادي الرئيسي الذي يقوم عليه الاقتصاد العالمي في توفير الطاقة اللازمة لإدارة المصانع ووسائل النقل والاستخدام المنزلي بكل أنواعه، وبدون النفط نتوقف الحياة على كوكب الأرض وأية تغييرات تطرأ عليه

تؤدي إلى تغييرات مضاعفة على كل أركان الاقتصاد، وعند نشوب الحرب المتوقعة سوف يتأثر هذا المورد بتأثيرات عديدة من بينها:

١- ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً قد يصل في حالة الحرب المحدودة التي تستمر أسابيع قليلة إلى ٤٠ دولار للبرميل، وفي حالة الحرب الطويلة إلى أكثر من ٦٠ دولار للبرميل، ولقد بدأت بوادر ذلك حيث ارتفع سعر البرميل من ٢٧ دولار للبرميل، والذي أستمّر هكذا لمدة عام إلى أكثر من ٣٠ دولار للبرميل نتيجة التصريحات الأمريكية بالاستعداد للحرب.

٢- تزيد الحالة سوءاً إذا تم ضرب مصافي النفط سواء في العراق، أو في بعض دول الخليج بما سيحرم العالم من هذا الشريان الهام للاقتصاد.

٣- سوف يقل الإنتاج أثناء الحرب، وتزيد تكاليف النقل والتأمين وربما تتوقف عملية النقل إذا تم إغلاق المضائق التي تمر فيها السفن المجهزة بالنفط.

ب- السياحة: تمثل السياحة على مستوى العالم أحد الموارد الهامة للعملة الأجنبية، وبنشوب الحرب سوف يتوقف تدفق السياح لمنطقة الشرق الأوسط، والذي يصل عدد السياح الوافدين إليها حوالي ٣٠ مليون سائح سنوياً إلى جانب الصناعات المحلية

والعمالة المرتبطة بها بما يحرمها من مصدر هام هي في أشد الحاجة إليه.

ج- الاستثمار الأجنبي: في ظل العولمة تزايدت تدفقات رؤوس الأموال بين الدول سواء الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، والذي يساهم إلى حد كبير في خطط التنمية وكفاءة استخدام الاستثمارات، وينشوب الحرب سوف يتوقف هذا التدفق بل سيتم سحب الاستثمارات الأجنبية من المنطقة بما يؤثر على النمو والحركة ويؤدي إلى الركود.

د- حركة التجارة الدولية من استيراد وتصدير والتي ستتوقف خلال فترة الحرب أو تزيد تكلفة ما يتم منها إلى حد كبير، إلى جانب تزايد تكاليف النقل والشحن والتأمين، وهي عناصر تؤدي إلى زيادة تكلفة الصادرات والواردات مما يزيد من العجز في ميزان المدفوعات لدى الدول التي تعتمد على الواردات بشكل كبير، وهي الدول النامية.

هـ- العمالة: من المعروف أن منطقة الخليج من المناطق الجاذبة للعمالة الأجنبية بشكل كبير، وينشوب الحرب سوف تتم هجرة الكثير من العاملين إلى بلادهم مما سيحرم هذه البلاد من مورد هام من موارد العملات الأجنبية

و- ارتباك وتباطؤ النشاط في بورصات الأوراق المالية سواء على مستوى الاستثمارات المحلية أو الأجنبية.

ز- حرمان العالم من التجارة مع العراق، والتي تبلغ حوالي ٥٤ مليار دولار سنوياً مما سيضر بمصالح ٧٥ دولة تتعامل تجارياً مع العراق.

ح- تكاليف الحرب التي من المتوقع أن تبلغ ما بين ٦٠ مليار دولار، وهو الرقم الذي قدمته إدارة بوش، وبين ١,٦ تريليون دولار وهو الرقم الذي قدره الخبراء المستقلون، وإن كانت أمريكا ستتحملها بالكامل على عكس حرب الخليج عام ٩٠/٩١ التي تحمل الحلفاء ٨٠% من تكاليفها، إلا أن أمريكا لن تعدم الحيلة لجبر العرب على دفع تكاليف هذه الحرب الثالثة.

ط- الإتفاق العسكري الذي يتزايد في المنطقة سواء، لمواجهة تكاليف تعبئة الجيوش والاحتياطي، أو للإتفاق على التسليح.

وكل هذا سوف يؤدي إلى أثار سيئة على الاقتصاد العالمي، نشير إليها في الفقرة التالية:

ثالثاً: الآثار السيئة للحرب: وتتمثل فيما يلي:

أ- ارتفاع الأسعار: نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة، وأسعار السلع المستوردة مما يزيد تكاليف المعيشة، ويزيد بالتالي من حالة الفقر التي تخيم أصلاً على العالم ودول المنطقة.

ب- توقف أو تباطؤ النشاط الاقتصادي: نظراً لارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام، وهجرة العمالة خوفاً من الحرب.

ج- تزايد حركة الركود التي يشهدها العالم منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

د- ازدياد معدل البطالة نظراً لبطء وتوقف النشاط الاقتصادي

هـ- بطء وقلّة حركة التجارة الخارجية.

و- تدمير اقتصاديات العراق كاملة.

ز- يؤدي تزايد توجيه الموارد للإنفاق العسكري وسباق التسلح إلى حرمان التنمية من هذه الموارد، وبالتالي تزايد معدلات الفقر والتخلف الاقتصادي.

ح- إذا نجحت أمريكا في كسب الحرب بسرعة، فإنها سوف تعمل على انهيار أسعار النفط، وانخفاضها إلى حوالي ١٥ دولار للبرميل مما تفقد معه الدول العربية حوالي ٨٠ مليار دولار سنوياً من عائدات النفط على أساس أنها تنتج يومياً حوالي ٦ مليون برميل، وبانخفاض السعر حوالي ١٤ دولار للبرميل تصبح النتيجة خسارة $(٦ \times ١٤ = ٨٠)$ مليار دولار وما يترتب على ذلك من انهيار خطط التنمية بالدول العربية البترولية، وامتداد هذا التأثير إلى دول المنطقة والعالم.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الآثار بدأت تظهر بوادرها بمجرد التهديد بالحرب وحالة الترقب التي أصابت اقتصاديات العالم بالشلل، فالحادث الآن فعلاً هو:

- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام اليورو إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أعوام مما سيكون له أثر سلبي على الاقتصاد العالمي الذي يعتمد الدولار عملة عالمية.
- تراجع مؤشرات أسواق المال الدولية (البورصات) إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من ستة أعوام.
- ارتفاع أسعار الذهب إلى حوالي ٣٨٠ دولار للأوقية.
- زيادة الغيوم وعدم التأكد أمام متخذي القرارات الاقتصادية مما أدى إلى تأخير تنفيذ المشروعات الاستثمارية وخطط التوظيف.
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الأشهر الثلاثة الأخيرة حتى وصل إلى ١% سنوياً.

هذا على مستوى المنطقة والعالم ككل، أما على مستوى مصر فنذكره في الفقرة التالية.

رابعاً: الآثار الاقتصادية للحرب على مصر:

ويمكن أن نوجزها في الآتي (بالنظر إلى أرقام السنة الأخيرة ٢٠٠٠/٢٠٠١م):

- أ- السياحة: تحصل مصر على ٣,٤ مليار دولار سنوياً من السياحة، تساهم إلى حد كبير في توفير النقد الأجنبي، وتغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات، وحسب تصريح وزير السياحة أخيراً فإنه في حالة نشوب الحرب سوف تخسر مصر حوالي ٢

مليار دولار من هذه الحصيلة بما يعادل حوالي ٧٣% من موارد السياحة، إلى جانب ما تخسره مصر من عائد سلبى على استثمارات النشاطات السياحية، والبطالة بين العاملين في السياحة الذين يبلغ عددهم حوالي ٢ مليون عامل

ب- **تزايد العجز في الميزان التجاري:** حيث تبلغ الصادرات ٦,٦ مليار دولار والواردات ١٤,٦ مليار دولار، والعجز يصل إلى ٨ مليار دولار، وفي حالة نشوب الحرب سوف تزيد قيمة المدفوعات على الواردات لارتفاع أسعار النفط، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، كما أن نشوب الحرب في المنطقة ومصر جزء منها سوف يزيد من تكلفة الصادرات لحملها بأسعار شحن وتأمين مرتفعة، وبالتالي ترتفع أسعارها بما يقلل من فرصتها في المنافسة، وإذا أضفنا إلى ذلك أن صادرات مصر إلى العراق تبلغ نسبة كبيرة تحرم مصر منها، وهو ما يعادل حوالي ٢ مليار دولار، فإن الصادرات المصرية في حالة الحرب ستقل بما يؤدي إلى مزيد من العجز في الميزان التجاري.

ج- **قناة السويس:** تساهم قناة السويس بإيراد من العملة الأجنبية حوالي ٢,٧ مليار دولار يمثل أحد المصادر الهامة من العملة الأجنبية للاقتصاد المصري، وفي حالة نشوب الحرب سوف يتوقف هذا المصدر تماماً أو يقل إلى حد كبير جداً لأن حركة

النقل بها سوف تتوقف أو تتكمش وحسب مدة الحرب التي قد تطول إلى عدة شهور سوف تخسر مصر حينها بواقع ٢٢٥ مليون دولار من إيرادات القناة.

د- تحويلات العاملين في الخارج: تبلغ تحويلات المصريين العاملين في الخارج في الخارج حوالى ٢,٩ مليار دولار، يتم تحويل أغلبها من دول الخليج العاملين بدول الخليج، وفي حالة نشوب الحرب سوف تتوقف تحويلات أغلب هذه التحويلات إما للهجرة المعاكسة للعمالة بالعودة إلى مصر خوفا من الحرب، أو للاستغناء عنهم لتوقف النشاط بهذه الشركات الدول، وإما لقبول العمل بأجر أقل، أو حتى تأخر دفع مستحقاتهم.

هـ- توقف تدفق الاستثمارات الأجنبية وانعكاس تدفقها للخارج: فمن المعروف أن الادخار المحلي يعادل ١٦% من الناتج المحلي، ويعجز عن تمويل الاستثمارات التي تبلغ ٢٢% من الناتج المحلي، ويتم سد هذه الفجوة من الاستثمارات الأجنبية مع العلم بأنه توجد فجوة كلية بين الحاجة للاستثمار وبين الأموال المتاحة للاستثمار داخليا وخارجيا تبلغ حوالى ٨% مما يحتاجها الاستثمار معه الأمر إلى مزيد من جذب الاستثمارات الأجنبية، وفي حالة نشوب الحرب سوف يتوقف تدفق الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى سحب رؤوس المستثمرين الأجانب لأموالهم من مصر باعتبارها تقع داخل المنطقة

منطقة الخطر، مما يؤدي إلى ببطء النمو الاقتصادي، وما يترتب عليه من مشاكل الركود والبطالة والمزيد من الفقر.

و- الإنفاق العسكري على تعبئة الجيش والصيانة للأسلحة واستكمالها لأنه لا يعلم إلا الله مدى نطاق الحرب، وما ينفق على الدفاع حسب ميزانية ٢٠٠١/٢٠٠٢م هو ١٠,٢ مليار جنيه سوف يتزايد في حالة الحرب.

وكل ما سبق سوف يؤدي إلى مزيد من المشكلات للاقتصاد المصري من أهمها ما يلي:

١- زيادة البطالة.

٢- زيادة حالة الركود.

٣- زيادة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

٤- الضغط على سعر صرف الجنيه مقابل الدولار والعملات الأجنبية المرتبطة بها.

٥- بطء وتراجع مؤشرات سوق الأوراق المالية.

الأمر الذي يمكن معه القول: إن نشوب الحرب يهدد المنطقة بكارثة اقتصادية لن تقوم منها لأمد طويل حتى بعد انتهاء الحرب، وهذا يؤكد صحة موقف الرئيس محمد حسني مبارك الذي صرح أكثر من مرة بأن الحرب سوف تؤدي إلى كارثة كبيرة، ويعمل بكل جهد للحيلولة دون وقوعها.

ندعو الله عز وجل أن يجنب الأمة العربية والإسلامية شر الحرب
وأثارها إنه سميع الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ندوة ضرب العراق والشرعية الدولية

الأستاذ الدكتور محمد كمال إمام

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق

جامعة الإسكندرية

بالنسبة للوضع الفقهي حول موضوع العراق نعتبر أن كل ما قيل من السادة المشاركين في الندوة إنما هو بمثابة توصيف للنازلة العراقية، فنحن أمام نازلة أى أمام قضية من القضايا التي تؤثر في واقع الأمة، سواء على المستوى السياسي، أو على المستوى الاقتصادي، أو على المستوى الاجتماعي، ومطلوب منا نحن المسلمين أن نبين موقف الشريعة الإسلامية من هذه النازلة. لأن موقف الشريعة الإسلامية من الحرب واضح، فالسلام هو الهدف الأول والأخير لكل القضايا الإنسانية حينما يحتك الإسلام مع الغير، فالإسلام في احتكاكه مع الآخر يقوم على فكرة أن السلام هو الأصل. وفيما يتعلق بالنازلة العراقية نحن أمام أمرين كل منهما يحتاج إلى حكم، الأمر الأول: يتعلق بمدى شرعية قيام الولايات المتحدة بضرب العراق في الحالة الراهنة، وهذا أمر يتعلق بتوصيف القانون الدولي لكي يبين هل الواقعة واقعة عدوان أم لا؟

وخبراء القانون الدولي والقرارات الدولية التي صدرت من الأمم المتحدة تقرر أن الولايات المتحدة لا تملك حق ضرب العراق وإلا كان ذلك نوعا من العدوان من منظور القانون الدولي.

فإذا قررت القوانين الدولية أن ضرب العراق يمثل خرقا للمواثيق الدولية، فإنه يمثل خرقا لقواعد الشريعة الإسلامية ليس باعتبارها دولة إسلامية، ولكن باعتبارها عضوا في منظومة العلاقات الدولية.

والحقيقة الثانية: ماذا تستهدف الولايات المتحدة من ضرب العراق؟ وقد قرر الجميع أن الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تنتهز الفوضى الدولية لتقود العالم إلى مخاطر اللاعقل، فهي تقود العالم من خلال رؤية وحيدة ومنقّدة حتى من داخلها، والهدف من ذلك أمران:

١- السيطرة على النفط، والتي كانت حرب الخليج الأولى استدرجا للمنطقة لتحقيق هذا الهدف، ولقد قرأت تقريرا استراتيجيا مكتوبا ١٩٨١ يحدد قوة الانتشار السريع في الولايات المتحدة، ومن أين تبدأ هذه القوة؟ ومن منطقة العراق بالذات لضرب الكويت ثم طبق ذلك عام ١٩٩٠، ١٩٩١م، فاستدرجت المنطقة بأكملها للدخول في حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل من أجل الاستيلاء على النفط، ونفس الشيء قد حدث في حرب أفغانستان، والهدف

بترول بحر قزوين حتى تكون أمريكا هي المحدد الوحيد لسعر

البترول في العالم.

إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة العربية والإسلامية ترتبها ثلاثة ترتيبات: الأولى: فكرة الشرق الأوسط والمصالح الأمريكية، وعلى قمة ذلك فكرة الشرق الأوسط الجديد. الثانية: وجود الإسرائيليين في أرض فلسطين، وتحول الدول العربية من دول ذات سيادة إلى دويلات صغيرة ضعيفة لا تستطيع الحركة.

وما هو موقف الفقه الإسلامي من هذه النازلة؟ هل يستطيع فقيها شرعياً أن يقول: إن السيطرة على ثروات المسلمين، أو على ثروات العالم لصالح منطقة أو دولة أو فرد يكون جائزاً من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، فهذا نوع من الاغتصاب الدولي لمصادر الثروات في الدول والشعوب لمصلحة الهيمنة الغربية مركزة في الولايات المتحدة الأمريكية.

فالعنوان مجرم في كل الأديان في ديننا وفي المسيحية وفي اليهودية، فالحكم الشرعي لأية ضربة أمريكية على العراق لا اسند لها، فالحكم الشرعي في كل الأديان، وإنما هي غطرسة القوى إذ أنها تريد أن تجعل العالم لا دينياً، والناس حسب قدراتهم، وينبغي للأمة الإسلامية ألا تكون بلا دين.

وبعيداً عن الأطر العامة، والتي لا يختلف عليها اثنان كيف يمكننا نحن المسلمين طبقاً للشرع الإسلامي أن نتعامل مع النازلة

وهذه الطامة الكبرى؟ هل نقف ضد الولايات المتحدة الأمريكية وهل نحارب مع العراق؟ وهل نفتح حدودنا لكي تدخل كل القوات من جميع أنحاء العالم؟ هذه هي التداعيات التي ينبغي أن نعرف حكمها من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

وهنا يحضرني أمران في مسيرة الإسلام السياسية، فالرسول ﷺ في صلح الحديبية قبل شروطاً مجحفة في هذه المعاهدة ما رضى عنها أحد من المسلمين الذين كانوا معه لأنهم يرون أنهم يعطون الدنية في دينهم، ومع ذلك فإن رسول الله ﷺ نظر إلى مقاصد الشريعة، وأن حماية النفس أولاً، ثم حماية الدين، ثم حماية المال، فنظر إلى منظومة القواعد أو المقاصد الشرعية، ورأى أن حقن الدماء هدف أساسي ورئيسي رغم اختلال شروط المعاهدة، ومع أن النبي ﷺ لم يكن في موقف الضعف في صلح الحديبية، وإنما كان في موقع القوة، ونحن الآن لسنا في موقع القوة، بل إننا في أدنى درجات القوة التي عرفناها على امتداد تاريخنا كله فنحن ضعفاء سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً وتعليمياً وإعلامياً.

فنحن في أدنى درجات ضعفنا على امتداد تاريخنا كله فينبغي علينا أن نستخدم ما بقى لدينا من أوراق، وننظر إلى الخريطة الدولية لنعرف ما يمكننا أن نؤثر به على الولايات المتحدة الأمريكية التي لديها تريليون من الأموال العربية تستثمر هناك.

فلا بد من محاولة فتح ثغرة في أذن المؤسستين الكبيرتين في العالم، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، فالإسلام يدعونا إلى حقن الدماء ولو بشروط مجحفة، حتى لا يحدث ما يجعل المنطقة تتخلف على مدى قرون عديدة، وهو أمر لا يرضاه أحد لأمته.

فلا بد من فتح الحوارات على كافة الجبهات للبحث عن أذن صاغية لصوت العقل والمنطق، وهذه هي حركتنا الوحيدة التي نستطيع أن نقوم بها في ظل هذه الظروف.

وأذكر هنا موقف حذيفة وابنه عندما جاءا إلى رسول الله ﷺ وقال إنك سوف تشن حرباً على الأعداء وبيننا وبينهم معاهدة، وهذه معاهدة فردية بين حذيفة والأعداء فقالا ماذا نفعل يا رسول الله؟ قال صلى الله عليه وسلم: «نفى لهم عهدهم ونستعين بالله عليهم».

وهذا يعني أن الدولة التي بينها وبين الولايات المتحدة معاهدات لا تستطيع أن تفصم عراها بينها وبين أمريكا، فلا نستطيع أن نحملها أوزاراً فوق أوزارها بل نستطيع أن نقول: إن عليها أن تفي بالقدر الذي لا يضر بمصلحتها ولا بأمتها لكن لا تساعد في الحرب ولا تكون هي بوابة الحرب مع التزامها بالمعاهدات الدولية.

وأستطيع حصر ما سبق في أمرين:

(١) أن موقف الولايات المتحدة من العراق لا تقره المواثيق الدولية وهي واقعة مقررة لظلم موجود وهي من وجهة نظر الشريعة الإسلامية عدوان ينبغي أن يرد صاحبه إذا أمكن رده.

(٢) على الدول التي تربطها علاقات بالولايات المتحدة الأمريكية أن تتحسس مواقع أقدامها، لأن الشريعة تطلب منها أن تبذل أقصى جهدها من أجل منع الحرب وحقن الدماء إذا لم تكن إراقة الدماء محقة لهدف شرعي، أو سيادة وطن، أو استبعاد مغير، أو استتهاض أمة، لأن عصمة الدم تحتل في مقاصد الشريعة مكانة عالية ومساحة كبيرة.

ندوة ضرب العراق والشرعية الدولية

الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام

أمين عام رابطة الجامعات الإسلامية

إن القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية قد منع الحرب تماماً ووضعها خارج الشرعية القانونية، وكانت هناك اجتهادات في تعريف الحرب، وحالة الحرب ومتى نعتبر في حالة الحرب؟ وقد وضع بعض العلماء كالدكتور/ حامد سلطان كتاباً بعنوان قواعد العلاقات الدولية في وقت السلم، ودرسه لفترات طويلة على أساس أن الحرب أصبحت خارج دائرة الشرعية القانونية فكيف نتحدث عن تنظيم لها وهي غير مشروعة، وقد ساد هذا المفهوم الفكر الدولي لفترة طويلة على أساس أن الحرب صارت ممنوعة، والأساس الذي يستند إليه هذا الاتجاه وهذا المنطق هو المادة الثانية فقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة التي ذكرت صراحة امتناع الدول عن التهديد بالقوة، أو استخدامها في العلاقات الدولية على وجه لا يتفق مع حاجات ومقاصد الأمم المتحدة.

وهناك رسائل دكتوراه كتبت عن نظرية الحرب والنزاع المسلح، ومن ذلك ما كتبه الدكتور زكريا عزمي، إذ أنه ينبغي بعد حالة الحرب دراسة النزاعات المسلحة، وما يمكن أن يحكمها من قواعد.

وقد أجاز القانون الدولي في حالتين فقط استخدام القوة وهذا هو الذي يتفق مع الميثاق.

١- الحالة الأولى: هي حالة الدفاع الشرعي، وقد نص عليها صراحة في المادة ٥١ من الميثاق، وهي واضحة في تقرير حق أساسي موجود للبشرية ويسير مع طبيعة الأمور وهو أن من يُعتدى عليه فله الحق كل الحق في رد هذا العدوان بكافة الوسائل مع وجود ضوابط تحكم مسائل الدفاع الشرعي، منها وقوع اعتداء فعلي، وليس وشيك كما يحاول البعض أن يقول الآن بالدفاع الشرعي الوقائي، وهي النظرية التي استحدثتها إسرائيل لتبرر بها ضرب العرب في كل مناسبة بشكل مفرط.

ويكاد يجمع غالبية الفقه الدولي على أنه لا بد من وقوع عدوان فعلي لرد العدوان والقضاء عليه.

والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تعطي هذا الحق لدولة منفردة كما تعطيه لمجموعات من الدول تتعاون معا لرد الاعتداء الذي وقع على دولة منها.

ومن هذا المنطلق فإن اتفاقية الدفاع المشترك العربية، وحلف الأطنطي، وكافة التحالفات تستند في وضعها القانوني لهذه المادة، أي أنها أحلاف دفاعية، ولا يجوز لها أن تبادر أحد بعدوان، فالحرب ممنوعة.

وفي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر أضاعت فرنسا كل
المستندات حتى لا يعرف العالم أنها تدبر لوقوع حرب:

٢- الحالة الثانية: وهي تلك التي تستند إلى الفصل السابع من
الميثاق، وهي بعنوان التدابير التي تتخذ في حالات الإخلال بالسلم، أو
وقوع عدوان، وهي ما نطلق عليه في كتابات القانون الدولي حالات
الأمن الجماعي وهي أشبه بالحالات البوليسية، ومجلس الأمن مفوض
بحكم المادة ٢٤، ٢٥ من الميثاق بأن يقوم بالأعمال التي يراها لازمة
لمنع العدوان الذي قد تدبره دولة على دولة أخرى.

وقد أورد الميثاق بعدما استبعد الحرب بدائل يمكن الاستغناء بها
عن الحرب في العلاقات الدولية، كمنهج التسوية السلمية للمنازعات،
ومنهج نزع السلاح، ومنهج الأمن الجماعي وهكذا.

والهدف من منهج الأمن الجماعي أنه قد يوجد أشرار على رأس
الدول، ويتحكمون في مقادير الأمم للاعتداء على الغير بشكل مدبر،
فإن على الدول أن تكون قوة من بينها لكي تكبح جماح هذا العدوان،
وترده على أعقابهم عملاً بمبدأ معروف يسمى الكل في سبيل الفرد،
والفرد في سبيل الكل، وهو ما تعبر عنه الآية الكريمة: ﴿مَنْ أَجْلٍ
ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَٰئِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي
الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾
(المائدة: ٣٢).

فأمن الدول والمجتمعات يحتاج إلى تقديم أفرادها في سبيل وقاية النظام العام، وحماية المصلحة العامة الدولية.

فكيف طبق مجلس الأمن ذلك في حالة العراق؟ ففي حرب الخليج الثانية كان من الملاحظ أن مجلس الأمن ولأول مرة يتصرف بسرعة وحزم، فمن اليوم الأول صدر قرار يلزم العراق بالانسحاب من الكويت، وصدرت القرارات العشرة بعد ذلك في هذا الإطار.

لكن ما حدث بعد ذلك من رد العدوان ليس محل تسليم من الفقه الدولي على أنه إتياع لمنهج الأمن الجماعي، كما ورد في الباب السابع من الميثاق، وهدف الأمن الجماعي الوحيد هو كبح جماح العدوان وردّه، لذلك يقول الكثير من رجال القانون الدولي، إن هذا الهدف تحقق بإخراج العراق من الكويت، لكن الذي حدث هو تحطيم الكويت وتحطيم العراق بعد ذلك، أي تجاوزت القوات المتحالفة حدودها حتى قال بعضهم: إنها لم تكن حرباً للأمم المتحدة، ولم تكن الجنود تلبس الزي الأزرق الخاص بالأمم المتحدة، وإنما استطاعت أمريكا أن تحصل على تفويض من مجلس الأمن باستخدام القوة عن طريق القوات المتحالفة التي جمعتها لضرب العراق.

وقد صدر من مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٧ وهو من أطول القرارات وأغربها في تاريخ الأمم المتحدة، إذ أنه تجاوز قضية كبح جماح العراق، وتحرير الكويت، ففطن ضرورة إخضاع العراق لرقابة مستمرة من قبل المجتمع الدولي، وأنشأ اللجنة الخاصة بالتفتيش على

الأسلحة العراقية، وأنشأ المناطق العازلة شمالاً وجنوباً بدعوى عدم الاعتداء على الجيران، فهذا القرار فصل قضية لا تتصل بقضية الأمن الجماعي، والمقصد الظاهر لهذا القرار قد يكون حسناً، وهو تقنين نظام للعراق لكي لا تعتدي على جيرانها، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة.

والهدف أولاً وأخيراً من هذا القرار هو الاستيلاء على البترول في المنطقة، وكذلك كان هدف العراق من غزو الكويت، فقد ارتكبت العراق خطأ فادحاً عند محاولة القضاء على الكويت كدولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وقد ادعت العراق أنها انتصرت في الحرب وسموها بأمر المعارك، ويحتفلون بها كل عام، ولا أرى وجهاً واحداً للانتصار.

والأمم المتحدة تعتبر سندها الآن للحرب هو القرار ٦٨٧ وأن العراق قد خرجت على هذا القرار، والذي نص على ضرورة نزع سلاحها الشامل، ولم تتعاون بشكل كاف مع لجنة التفتيش والمراقبة الدولية.

وأرى أن هذه القرارات تخرج عن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن يتجاوز فيها الصلاحيات المعتادة والتي نعرفها، لأن الأمم المتحدة لم تطبق مبدأ الأمن الجماعي في حياتها على الإطلاق إلا في كوبا، والكثير يشكك في هذا. ثم طبق على

العراق والكويت، وأدى إلى نتائج جيدة بإعادة تحرير الكويت، لكن آثاره ظلت كابوساً في المنطقة.

كما أن نظام الحكم في العراق لا يشجع على حالة السلم والأمن الدولي، وما تقوم به العراق إلى الآن لا يساعد على قيام نظام للأمن في المنطقة والعالم، ولكن هل الحرب هي البديل أو الخيار الوحيد؟ لا بل إن القانون الدولي لا يسمح بتوجيه ضربة للعراق لمجرد عدم انصياعها لقرار نزع أسلحة الدمار الشامل خاصة إذا كان هذا سيكون من أهداف الأمم المتحدة فيجب أن يشمل هذا الهدف جميع الدول والمنطقة كلها والعالم كله، وهناك أكثر من اتفاقية تقرر التزام الدول بنزع أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة البيولوجية والكيميائية) لكن أن تكون العراق هي وحدها التي تضرب لأنها هي التي لا بد وأن تنفذ هذا القرار دون غيرها، فهذا من الظلم البين والعدوان الواضح، فهذه هي إسرائيل تنتهك القرارات كل يوم، ولا أحد يستطيع أن يوجه لها لوما.

فالولايات المتحدة التي تتزعم الحرب الآن ضد العراق هي التي تسمح لإسرائيل باختراق قواعد القانون الدولي، ولا تقبل أن يصدر أى قرار من مجلس الأمن بمجرد الإدانة أو التهديد بما تقوم به.

إن مجلس الأمن في تقدير الكثير هو مجرد أداة لتنفيذ المخططات الأمريكية، وأن الأمين العام للأمم المتحدة موظف في

الخارجية الأمريكية يآتمر بأمرها، ويقول ما تريد، ولا يقول ما تريد له ألا يقوله.

فهنالك عدم شرعية من منظور الأديان السماوية، ومن حيث القانون الدولي، ونظام الأمم المتحدة، وناشد دول العالم جميعا وعلى رأسها الولايات المتحدة أن تتصاع لحكم العقل، ولحكم القانون الدولي، وأن تحاول حل النزاع بالطرق السلمية، وأن تضع نهاية لما يحدث من خرق للقرارات الدولية بالوسائل السلمية، وناشد العقلاء والحكماء في العالم للأخذ على يد كل من يحاول أن يفعل أشياء تخل بالأمن، وتضر بالسلام، وتخالف القانون الدولي.

وأرجو أن تنتظروا الآن لتسمعوا النداء الذي يعد باسمكم جميعا لكى يوجه إلى العالم المتحضر بشأن ما يحدث الآن، وتفادى ضربة ضد العراق، وضد الشرعية، وضد النظام العالمي الذي نحياه.

المناقشات والتعقيبات

س: كيف يمكن محاسبة أمريكا على اختراق القانون الدولي؟
دكتور/ جعفر عبد السلام:

- المجتمع الدولي فوض مجلس الأمن فيما يجب أن يتم لتحقيق السلم والأمن الدوليين، فالذي يستطيع أن يحاسب أمريكا هو مجلس الأمن لكن لا تتسوا حقائق القوة، وتستطيع الولايات المتحدة أن تحشد الأصوات داخل الأمم المتحدة لكي تدعم موقفها في مجلس الأمن، ففي الوقت الحالي والظروف الراهنة لا نستطيع أن نجبر أمريكا على شيء ما بغير الطريق السلمي والإلزام الأدبي.

س: لماذا لا نسمح في مصر بالتعبير عن الاعتراض على حرب العراق؟

دكتور/ عبد الله الأشعل:

- ليس هناك قيود في مصر تمنع من التعبير عن الاعتراض، لكن هناك قواعد بالنسبة للمظاهرات لا بد وأن تراعى، وموقف الحكومة المصرية واضح في هذه القضية، ولا تناقض بين الموقف الشعبي والموقف الرسمي، وإظهار المشاعر مرغوب فيه لكن وفقاً للضوابط التي يضعها القانون الوطني حتى لا تتعقد المشاكل، وموضوع العراق متشابك

الأطراف سياسياً ودينياً واقتصادياً، فالمظاهرات مطلوبة لكن بضوابطها، وهذه الضوابط تقررها السلطات الأمنية في مصر، وكل ما يدور في الأذهان تعبر عنه الحكومة المصرية.

لكن أود التعقيب على نقطتين هامتين:

١- فالمشكلة المفروضة بين العراق والأمم المتحدة، لكن أمريكا دسّت أنفها في الموضوع، إذ أن الولايات المتحدة ليست راعية السلام العالمي، ولم تفوض في هذه القضية من جانب مجلس الأمن.

٢- ماذا لو صدر قرار من مجلس الأمن بضرب العراق؟

قرارات مجلس الأمن التي تتفق مع الميثاق هي القرارات المحترمة، أما القرارات التي تصدر على سبيل التوافق بين المصالح، وربما على سبيل المؤامرة فتستوفي الأوضاع الشككية دون الأوضاع الموضوعية داخل الميثاق، فهذه تتعارض مع الشرعية الدولية، لذلك أقول: إن قرارات مجلس الأمن لا تعتبر كلها شرعية دولية، فالشرعية الدولية لها عدة مصادر:

المصدر الأول: هي مبادئ القانون الدولي، والمصدر الثاني: أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والمصدر الثالث: هي القرارات التي تتوافق مع الميثاق، فإذا كان هناك مجافاة بين قواعد القانون الدولي

وقواعد الميثاق وبين قرارات مجلس الأمن، فهذه القرارات لا تعتبر من الشرعية الدولية وإنما يمكن أن تعتبر معارضة للشرعية الدولية لذلك أنا اعتبر أن أى قرار يصدر من مجلس الأمن تحت أى مسمى لضرب العراق يعتبر معارضا للشرعية الدولية ومتناقضاً معها، وهذا القرار لا يلزم الدول، لأنه من الممكن أن يصدر قرار من مجلس الأمن بضرب العراق، فإذا حدث توافق مصلحة بين فرنسا وألمانيا داخل المجلس وبين الصين وروسيا من الممكن أن يصدر القرار فهل تلتزم به؟ لا لأنه ليس هو الشرعية الدولية، بل الشرعية الدولية هي مبادئ القانون الدولي، وقواعد الميثاق، فإذا اتفق قرار المجلس مع الاثنين أصبح هو الشرعية الدولية.

- مناطق الحظر في العراق غير موجود في قرارات مجلس الأمن، وقد قدمته الولايات المتحدة للعالم كله، وهو يتعلق بالنازحين الذين فروا من السلطات العراقية حينما حرصت الولايات المتحدة الأتراك في الشمال والشعبة في الجنوب على الحكومة العراقية أثناء غزو العراق للكويت، والحكومة العراقية تدافع عن السلطة المركزية، وعن القانون العراقي للمحافظة على الوحدة الإقليمية للعراق، وهذا جزء من الصراع بين العراق والدول المجاورة، وهذا يعد من الشؤون الداخلية والسلطان الداخلي لحكومة العراق، وقامت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بإنشاء منطقة الشمال ومنطقة الجنوب، وهذا لا يتفق مع المعطيات الجغرافية

والجيوستراتيجية للعراق، والشعب العراقي من الشعوب القوية
المقاتلة، وهو من أغنى الدول العربية، إذ عنده البترول والزراعة
والصناعة، وهو يقوم على قاعدة صلبة لكنه هش من الناحية
السياسية، والمناطق أصبحت مناطق فعلية، وبالتالي إذا ضربت
السلطة المركزية في العراق فستفكك الشعب بسهولة جداً، كما أن
هناك خلل بين الورقة العراقية الكردية، والورقة التركية الكردية،
والأكراد حوالي ٤٠ مليون نسمة يقعون في أربع دول روسيا
والعراق وسوريا وتركيا، وهذه منطقة ملغومة من الناحية
السياسية والإستراتيجية، ف ضرب الحكومة المركزية في العراق
سيؤدي إلى تفكيك وانقسام وصراعات، وستكون إيران طرفاً في
الموضوع، وهي مستهدفة، لأن الولايات المتحدة تريد أن تصفي
حساباً مع إيران، وتريد تصفية حساباً مع حزب الله وسوريا،
وكما تدعى إسرائيل، تحت المسجد الأقصى فالمسلسل مستمر،
ومن الممكن أن يأتي الدور على مصر.

- ونحن الآن على مفترق طرق، فهناك ضرر واقع، لكن الضرر
الأكثر خطورة هو أننا في هذه المرحلة نجني ثمار الحصيد المر
الذي حدث قبل ذلك، وأصبح الصراع العربي الإسرائيلي مرهون
بالصراع مع العراق.

- وقد كتب أحد المفكرين الأمريكيين مقالة ذكر فيها أنه ليس هناك
مصلحة لأمريكا في ضرب العراق وإنما هي تستجيب لمصالح

معينة لإسرائيل، وإذا كانت إسرائيل تريد ذلك فلا بد وأن تقوم بهذا الدور
 الدور ويجب أن تبتعد الولايات المتحدة عن ذلك إذ أن ضلوعها في
 العراق قد يكون سببا في انهيار الإمبراطورية الأمريكية. العراق قد يكون
 - كما أن إدعاء القيادة الأمريكية بأن العراق يهدد جيرانه ليس أن إدعاء
 مدعاة لتقسيم المنطقة بأكملها، وإنما هي مصلحة إسرائيلية محقة لتقسيم
 ولذا يجب أن نضع في الاعتبار الدمار الذي سيتحقق من جراء هذا يجب
 الحرب بالإضافة إلى المركز الذي ستحصل عليه إسرائيل أفتي حرب باليوم
 مواجهة العالم العربي. مواجهة العالم العربي.

بسم الله الرحمن الرحيم
نداء إلى العالم المتحضر
صادر عن ندوة
(ضرب العراق والشرعية الدولية)

تدارست الندوة المنعقدة بجامعة الأزهر بالتعاون بين رابطة الجامعات الإسلامية ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر يوم الأربعاء ٢٩/١/٢٠٠٣م ، ما يجري في المنطقة من حشد للجيش ، وتدافع للقوات ، وتلويحات بشن الحرب .
كذلك تناولت الندوة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي يمكن أن تجلبها الحرب على منطقتنا .
وانطلاقاً من الدور الخلاق الذي تقوم به جامعة الأزهر ورابطة الجامعات الإسلامية في تنوير الشعوب الإسلامية بالحقائق المتصلة بالواقع المعاصر ، وحكم الشريعة الإسلامية والشرعية القانونية فيما يجري .

فإنها توجه نداء إلى قادة العالم والمنظمات الدولية والهيئات المجتمع المدني وشعوب العالم كله الذين يحرصون على أمن البشرية وقيمها ومكتسبات الإنسانية فيها .

وفيما يلي نص النداء :

تناشد جامعة الأزهر ورابطة الجامعات الإسلامية قوى الرأي العام العالمي بذل كافة الجهود لمنع العدوان المزمع ارتكابه ضد العراق، وتؤكد الندوة على الحقائق الآتية :

١- أن هذا العدوان يخالف كافة أحكام الأديان السماوية التي تدعو إلى السلام ونبذ العدوان بكافة صورته وأشكاله .

٢- أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر حظرا مطلقا استخدام القوة أو التهديد بها ضد الدول إلا في أوضاع يحددها الميثاق عند قيام عدوان أو إخلال بالسلام، أو تهديد ، ووفق سلطات مجلس الأمن ، ومؤدى ذلك أن السلوك الأمريكي إزاء العراق لا يقوم على أي مبرر قانوني.

٣- ضرورة تسوية هذا الموقف بالطرق السلمية المعروفة بعيدا عن استخدام القوة .

٤- تناشد دول العالم تحرير المنطقة من كل أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك إسرائيل ، وحق دول المنطقة في أن تعيش في أمان .

٥- نظراً للآثار المدمرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا للمنطقة والعالم كله ، تناشد الندوة المجتمع الدولي حماية المنطقة من كارثة محققة .

٦- تساند الندوة موقف الرئيس مبارك ومساغيه الرامية إلى تجنيب العراق والمنطقة آثار العدوان المحتمل ، حتى تتفرغ المنطقة لبناء السلام والرخاء لشعوبها .

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر
٢٦١٠٣٠٨ :☎

رقم الإيداع: ٢٠٠٣/٨٦٨٦
الترقيم الدولي: I.S.B.N.
977-355-014-1